

قيل : إن الذين قتلوا مع حرام بن ملحان في تلك الغزوة سبعون صحابيا من قراء الصحابة، غير من قتل في غزوات أخرى، فلم ينقل أنه رضي الله عنه كان يزور أهلهم كما كان يزور أم سليم وأختها.

القول الثالث :

أن النبي صلى الله عليه وسلم محرم لأُم حرام فبينهما إمَّا قرابة نسب أو رضاع .

أقوال العلماء في ذلك :

- قال ابن عبد البر : « لا يشك مسلم أن أُم حرام كانت من رسول الله صلى الله عليه وسلم لمحرم، فلذلك كان منها ما ذكر في هذا الحديث، والله أعلم.

وقد أخبرنا غير واحد من شيوخنا عن أبي محمد الباجي رحمته الله عن محمد بن علي أن محمد بن فطيس أخبره عن يحيى بن إبراهيم بن مزير قال : إنما استجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تفل أُم حرام رأسه لأنها كانت منه ذات محرم من قبل خالاته لأن أُم عبد المطلب بن هاشم كانت من بني النجار، وقال : وقال يونس بن عبد الأعلى قال : قال لنا ابن وهب ^(٢) أُم حرام إحدى خالات النبي صلى الله عليه وسلم من

(١) «عمدة القاري» (١١/٩٨-٩٩).

(٢) هو : عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، الفهري، أبو محمد المصري، مولى يزيد بن زمانة الفهري، متفق على توثيقه وفقهه وقضله، قال ابن حبان : «جمع ابن وهب وصنف، وهو حفيظ على أهل الحجاز ومصر حديثهم، وغني بجميع ما رَوَوْا من المسانيد والمقاطيع وكان من =

المبحث الثاني : الإشكال وجوابه

الرضاعة فلذلك كان يُقبل عندها ويتام في حجرها وتفل رأسه ^(١).

وقال ابن عبد البر أيضاً : «أي ذلك كان فأم حرام محرم من رسول الله صلى الله عليه وسلم، والدليل على ذلك - ثم ساق حديث جابر، وعمر بن الخطاب، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاصي، وعقبة بن عامر في النهي عن الخلوة - وهذه آثار ثابتة بالنهي عن ذلك، ومحال أن يأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ينهى عنه».

سَلَمَةُ مَا حَلَّتْ لِي إِنَّ أَبَاهَا أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ»^(١).

وَمِنْ بَالِغٍ فِي رَدِّ الْمَحْرَمَةِ الدُّمَيَّاطِيَّ، وَقَدْ أَلْفَ فِي ذَلِكَ جُزْءاً كَمَا تَقْدُمُ فِي كَلَامِ ابْنِ الْمَلْقَنِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «وَبَالِغُ الدُّمَيَّاطِيَّ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ ادَّعَى الْمَحْرَمِيَّةَ فَقَالَ: ذَهَلْ كُلُّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ أُمَّ حَرَامٍ إِحْدَى خَالَاتِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الرِّضَاعَةِ أَوْ مِنَ النَّسَبِ وَكُلُّ مَنْ أَثْبَتَ لَهَا خُؤُولَةً تَقْتَضِي مَحْرَمِيَّةً؛ لِأَنَّ أُمَّهَاتِهِ مِنَ النَّسَبِ وَاللَّاتِي أَرْضَعْنَهُ مَعْلُومَاتٌ لَيْسَ فِيهِنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْصَارِ الْبَيِّنَةِ سِوَى أُمِّ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَهِيَ سَلَمَى بِنْتُ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ بْنِ لَيْلٍ بْنِ خِرَاشٍ بْنِ عَامِرٍ بْنِ عَثْمٍ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ النَّجَّارِ، وَأُمُّ حَرَامٍ هِيَ بِنْتُ مِلْحَانَ بْنِ خَالِدٍ بْنِ زَيْدٍ بْنِ حَرَامٍ بْنِ جُنْدُبٍ بْنِ عَامِرٍ الْمَذْكُورِ فَلَا تَجْتَمِعُ أُمُّ حَرَامٍ وَسَلَمَى إِلَّا فِي عَامِرٍ بْنِ عَثْمٍ جَدَّهِمَا الْأَعْلَى، وَهَذِهِ خُؤُولَةٌ لَا تَثْبُتُ بِهَا مَحْرَمِيَّةٌ لِأَنَّهَا خُؤُولَةٌ مَجَازِيَّةٌ، وَهِيَ كَقَوْلِهِ ﷺ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ هَذَا خَالِي: لِيَكُونَهُ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ وَهُمْ أَقَارِبُ أُمِّهِ أَمِيَّةَ، وَلَيْسَ سَعْدٌ أَخًا لِأَمِيَّةَ لَا مِنَ النَّسَبِ وَلَا مِنَ الرِّضَاعَةِ»

أَشْكَالٌ وَجَوَابُهُ، ص: ٦٥

قَالَ الْعَيْنِيُّ: «وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: كَانَ ﷺ يَزُورُ أُمَّ سُلَيْمٍ لِأَنَّهَا خَالَاتُهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ: إِحْدَى خَالَاتِهِ مِنَ النَّسَبِ لِأَنَّ أُمَّ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ سَلَمَى بِنْتُ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ بْنِ لَيْلٍ بْنِ خِرَاشٍ بْنِ عَامِرٍ بْنِ عَثْمٍ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ النَّجَّارِ وَأَخْتُ أُمِّ سُلَيْمٍ أُمُّ حَرَامٍ بِنْتُ مِلْحَانَ بْنِ خَالِدٍ بْنِ زَيْدٍ بْنِ حَرَامٍ بْنِ جُنْدُبٍ بْنِ عَامِرٍ بْنِ عَثْمٍ، وَأَنْكَرَ الْحَافِظُ الدُّمَيَّاطِيَّ هَذَا الْقَوْلَ، وَذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ خُؤُولَةٌ بَعِيدَةٌ لَا تَثْبُتُ حُرْمَةٌ وَلَا تَمْنَعُ

(١) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب عرض الإنسان ابنته أو أخته على أهل الخير (١٩٦٨/٥ رقم ٤٨٣١) - وفي عدة مواضع أخرى -، ومسلم في صحيحه، كتاب الرضاع (١٠٧٢/٢ رقم ١٤٤٩).

اَشْكَالُ وَجَوَابِهَا

في

يَحْيَىٰ أَمْرٍ حَرَامٍ بَدَتْ مَلَكَاتُ

دراسة تأصيلية تطبيقية تبين المنهج العلمي في الإجابة
عن الإشكالات التي ربما تعرض في بعض الأحاديث

تأليف

د. علي بن عبد الله الصبياح

تقديم

فضيلة الشيخ المحدث

عبد الله بن عبد الرحمن السعدي

مِنَ الْبَحْرِ^(١) . فَهَلَكَتْ^(٢) .

٢٠٣٣٦ - قال أبو عمر قال ابن وهب : أم حرام إحدى خالات النبي ﷺ من

الرضاعة ، فلذلك كان يقيّل عندها ، وينام في حجرها ، وتقلي رأسه .

(١) قوله « حين خرجت من البحر » أراد به حين خروجها من البحر إلى ناحية الجزيرة لأنها دفنت هناك .

(٢) الموطأ : ٤٦٤ ، ومن طريق مالك أخرجه البخاري في الجهاد (٢٧٨٨) باب الدعاء بالجهاد والشهادة للرجال والنساء وفي الاستئذان (٦٢٨٢) باب من زار قومًا فقال عندهم ، وفي التغير (٧٠٠١) باب رؤيا النهار ، ومسلم في الجهاد والإمارة ح (١٩١٢) في طبة عبد الباقي ، باب فضل الغزو ، وأبو داود ، (٢٤٩٠) ، والنسائي ٤٠/٦ - ٤١ ، والترمذي (١٦٤٥) في فضائل الجهاد : باب ما جاء في غزو البحر ، والبيهقي في السنن ١٥٦/٩ - ١٦٦ .

وأخرجه البخاري في الجهاد (٢٨٧٧) باب غزو المرأة في البحر ، عن عبد الله بن محمد ، عن معاوية بن عمرو ، عن أبي إسحاق الفزاري ، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري ، عن أنس بن مالك .

وأخرجه البخاري في الجهاد (٢٨٩٩) باب فضل من يصرع في سبيل الله فمات فهو منهم ، عن عبد الله بن يوسف ، وابن ماجه في الجهاد (٢٧٧٦) باب فضل غزو البحر ، عن محمد بن ربح ، كلاهما عن الليث ، بهذا الإسناد .

وأخرجه البخاري في الجهاد (٢٨٩٤) باب ركوب البحر ، ومسلم (١٩١٢) (١٦١) في الإمارة : باب فضل الغزو ، والبيهقي ١٦٦/٩ عن خلف بن هشام ، والنسائي ٤١/٦ في الجهاد : باب فضل الجهاد في البحر ، عن يحيى بن حبيب ، وأبو داود (٢٤٩٠) في الجهاد : باب فضل الغزو في البحر ، عن سليمان بن داود العنكي ، وأحمد ٤٢٣/٦ عن سليمان بن حرب ، كلهم عن حماد بن زيد ، عن يحيى بن سعيد ، به .

وأخرجه أحمد ٣٦١/٦ ، والطبراني ٢٥ / (٣٢١) من طرق عن حماد بن سلمة ، عن يحيى بن سعيد ، به .

وأخرجه أيضًا ٤٢٣/٦ عن عبد الصمد ، عن أبيه ، عن يحيى بن سعيد ، به .

الاستدكار

الجامع لمذاهب فقهاء الأنصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه "الموطأ"
من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاقتصاد

ما على ظهر الأرض - بعد كتاب الله
أصح من كتاب مالك
الإمام الشافعي

تصنيف

ابن عبد البر

الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله
ابن محمد بن عبد البر النمرى الأندلسي

٣٦٨ هـ ، ٤٦٣ هـ لقد كان أبو عمر بن عبد البر من شيوخ العلم
واشتهر فضله في الأقطار
تأليفه الأثر

يُطبع لأول مرة كاملاً في ثلاثين مجلداً
بالفهارس العلمية عن خمس نسخ خطية عزيزة

المجلد الرابع عشر

وثق أصوله وخرج نصوصه ورقمها
وقتن مسائله وصنع فهرسه

الدكتور عبد المهيمن قلعجي

دار الوعى
حلب - القاهرة

دار قتيبة للطباعة والنشر
دمشق - بيروت

المباحث العربية

(أن رسول الله ﷺ كان يدخل على أم حرام بنت ملحان) ، أم حرام ، بنت الحاء والراء ، بنت ملحان ، بكسر الميم وسكون اللام ، وهي حائلة النسب - رضي الله عنها - كسائر النساء في الزاوية الثانية والثالثة والرابعة. ويقال لها الرميضاء ، ويقال لأم سليم الغميضاء ، وقيل بالعكس ، الرميض والعصر تنقلرتان ، وهو اجتماع القدي في مؤخر العين وفي ههنا ، وقيل : استرخاؤها وانكسار الجفن .

قال النووي : ونقل العلماء على أنها كانت محرمة له صلى الله عليه وسلم ، واختلفوا في كعبة ذلك ، فقال ابن عبد البر : أم حرام أرضعت رسول الله ﷺ ، أو أختها أم سلمة ، فصار كل منهما أمه أو خالته من الرضاعة ، فلذلك كان ينم عندها ، ويقال منه ما يحرم للمحرم أن يتأله من محاربه ، وقال بعضهم : إنما كانت خالته لأبيه أو جده عند المطلب ، وقال ابن الجوزي : سمعت بعض الحفاظ يقول : كانت أم سلمة أمة أمة تمت وقب ، أم رسول الله ﷺ من الرضاعة ، قال ابن عبد البر : وأيهما كان فهي حرم له .

وقال بعضهم : أم حرام محرمة له صلى الله عليه وسلم ، ولكن سر خصوصيته صلى الله عليه وسلم ، لأنه كان يملك إرثه عن زوجته ، فكيف عن غيرها مما هو المهر عنه ، وهو الصبر عن كل فعل قبيح ، ومن قول الأئمة : ورد القاضي عياض هذا القول بأن الخصائص لا تثبت بالأشمال ، ولموت المصمة مسلم ، لكن الأصل عدم الخصوصية ، وجوز الاقتناء به في فعله حتى يقدم على الخصوصية بغيره ، وقال الحفاظ ابن حجر : في هذا القول ، فقال : أحسن الأخوة دعوى الخصوصية ، ولا يزدها كثرة لا تثبت إلا بدليل ، لأن الدليل على ذلك واضح ، وبك الأدباني في الرد على من ادعى المحرمية ، فقال : فهل كل من زعم أن أم حرام إحدى حالات النبي ﷺ من الرضاعة أو من النسب ، وكل من أثبت لها حقيرة نفقسي المحرمية ، لأن أمهاته صلى الله عليه وسلم من النسب ، والثلاثي أرضعه معلومات ، ليس قبيح أحد من الأنصار ، البتة ، معنى أم عبد المطلب ، ثم قال : وإنا نقول هذا فقد ثبت في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يدخل على أحد من النساء إلا على إباحة ، ولا على أم سليم ، فقبل له ؟ فقال : أرحمها قتل أخوها معي ، يعني : حرام به ملحان ، وكان قد قتل يوم يثر مغونة . وقد جمع الحفاظ ابن حجر بين ما أفهمه هذه الحصر في الصحيح وبين ما دل عليه حديث الباب في أم حرام ، فقال ما جازته : إنهما أختان كانتا في نار واحدة ، وكانت كل واحدة منهما في بيت من تلك الدار ، وحرام بن ملحان أخوها معاً ، فالتعلة مشاركة فيهما ، وقد انضم إلى العلة المذكورة - علة الرخصة - كون أم حرام المني ﷺ ، وقد جرت العادة بمخالطة المفقوم خاتمه وأهل خاتمه ، ورفع الحشمة التي تقع بين الأختان تنهيه

ثم قال الدسوقي : على أنه ليس في الحديث ما يدل على الخطوة بأم حرام ، ولعل ذلك كان مع ولد أو خاتم أو زوج أو نافع ، قال الحفاظ ابن حجر : وهو احتمال قوي ، لكنه لا يدفع الإنكار من أصله ، إلغاء الملازمة في نقطة الزمان وكذا النوم في الحجر اهـ

فَتْحُ الْمُنْعِمِ

شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ

كتاب الأفضية - كتاب النعمة
كتاب الجهاد والسير - كتاب الإمارة
كتاب الصياد والذبائح

المجلد التاسع

الأستاذ الدكتور
مكي بن يحيى الشافعي

دار الشروق

يبيت للمرأة حر من مال الرجل ، كذا قال ابن بطال ، قال : وفيه أن الوكيل والمؤتمن إذا علم أنه يسر صاحبه ما فعله من ذلك جاز له فعله ، ولا شك أن عبادة كان يسره أكل رسول الله ﷺ ما فعلت له امرأته ولو كان بشيء أذن خاص منه ، ونظيره القرطبي بأن عبادة حيث لم يكن زوجها كما تقدم . قلت : أركان ليس في الحديث ما ينقل أنها كانت حيث دقت ذريرج ، إلا أن في كلام ابن سعد ما يقتضي أنها كانت حيث دقت ذريرج . وفيه خدمة المرأة الضيف بثقله رأسه ، وقد أشكل هذا هل حاجة فقال ابن عبد البر : أظن أن أم حرام أرمعت رسول الله ﷺ أو أختها أم سليم فصارته كل منهما أمه أو حالته من الرضاة فذلك كان بنام عندها وقال منه ما يجوز التحريم أن يناله من عارضة ، ثم ساق يستند إلى يحيى بن إبراهيم بن مزين قال : إنما استجاز رسول الله ﷺ أن تغل أم حرام رأسه لأنها كانت منه ذلت محرر من قبل حالته ، لأن أم عبد المطلب جعله كانت من بني النجار . ومن طريق يونس بن عبد الأعلى قال : قال لنا ابن وهب : أم حرام إحدى حالات النبي ﷺ من الرضاة فذلك كان يقبل عندها وينام في حجرها وتغل رأسه . قال ابن عبد البر وأبنا كان فهي محرر له ، ويجوز أبو القاسم بن الجوهري والقاسمي والمهلب فيما حكاه ابن بطال عنه بما قال ابن وهب قال : وقال غيره إنما كانت مائة لآية أو جده عبد المطلب ، وقال ابن الجوزي سمعت بعض الحفاظ يقول : كانت أم سليم أخت أمة بنت وهب أم رسول الله ﷺ من الرضاة . وحكى ابن القرد ما قال ابن وهب ثم قال : وقال غيره إن كان النبي ﷺ مملوماً بملك أمة عن زوجته فكيف عن غيرها ما هو المنة عنه . وعمر البراء بن كل قتل قبيح وقول وفيه ، فيكون ذلك من خصائصه . ثم قال : ويحتمل أن يكون ذلك قبل الحجاب . ورد بأن ذلك كان بعد الحجاب يوماً ، وقد قدمت في أول الكلام على شرحه أن ذلك كان بعد حبة التوداع . ورد صباح الأول بأن الحصار لا تنفذ بالاحتياط . وثبتت الحصة مسلم لكن الأصل عدم المصوبة ، وجواز الاقتداء به في أمهاته حتى يقوم على المصوبة دليل . وبائع النسيان في الرد على من ادعى الحرمة فقال : فاعل كل من دهم أن أم حرام إحدى حالات النبي ﷺ من الرضاة أو من النسب وكل من أثبت لها حصة تتحقق حرمة ، لأن اسمائه من نسب والآق أرمعت معلومات ليس فيهن أحد من الأصهار البتة ، سوى أم عبد المطلب وهي سلى بنت عمرو بن زيد بن لبيد بن خراش بن عامر بن نضير بن عدى بن النجار ، وأم حرام هي بنت ملحان بن عاكف بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر المذكور ، فلا تتجمع أم حرام وسلى إلا في عامر بن نضير جدهما إلا بما ، وهذه حصة لا تثبت بها حرمة لأنها حصة مجازية ، وهي كقوله ﷺ لسعد بن أبي وقاص : هذا حاله لكرهه من بني زهرة وم أثار أمه أمة ، وليس بعد أمه أمة لا من النسب ولا من الرضاة . ثم قال وإذا تقرر هذا فقد ثبت في الصحيح أنه ﷺ كان لا يدخل على أحد من النساء إلا على أزواجه ، إلا على أم سليم فليل له فقال : أرجوا قتل أمهما معي ، يعني حرام بن ملحان ، وكان قد قتل يوم يرمونة ، قلت : وقد تقدمت قصة في الجهاد في باب فضل من جهن غازياً ، وأوصفت هناك وجه الجمع بين ما أنهما هذا الحصريين ما دل عليه حديث الباب في أم حرام بما حمله أنهما أختان كانتا في ذر واحدة كل واحدة منهما في بيت من تلك الدار ، وحرام بن ملحان أخوها مما قاله مفرقة بينهما . وإن ثبت قصة أم عبد الله بنت ملحان التي أشره إليها قريبا فالقول فيها كالتقول في أم حرام ، وقد انضاف إلى قصة المذكورة كون أمس خادم النبي ﷺ وقد جرت العادة بمخالطة المخدم خادمه وأهل خادمه ورفع المخدمة التي تقع بين الأجناب عنهم ، ثم قال النسيان : على أنه ليس

فتح الباري

بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

للإمام الحافظ
أحمد بن علي بن حجر
العسقلاني
٢٢٢ - ٨٨٢

الجزء الحادي عشر

ولم يمتد وأبوابه وأبوابه
ومنه المراه ، وقد مر أرباب كل حديث

بجهد فؤاد عبد الباقي

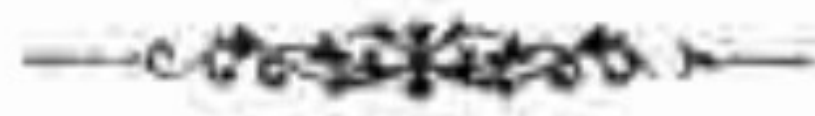
المكتبة السلفية

الْعَمَلَةُ

مِنْ الْفَوَائِدِ وَالْآثَارِ الصَّحَاحِ وَالْغَرَائِبِ

في مشيخة شخدة

٤٨٢ - ٥٧٤ هـ = ١٠٨٩ - ١١٧٨ م



مفتي وخبير وناقد

الشيخ رفعت فوزي جبر الهمداني

أستاذ الشريعة بجامعة القاهرة وأب القري

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

« ابن شهاب ثم قال : وقال غيره بل كان النبي صلى الله عليه وسلم معصوماً بذلك أنه عن زوجته فكيف عن غيرها بما هو اللزوم منه ، وهو المبرأ من كل فعل قبيح وقول رقت ، فيكون ذلك من خصائصه . ثم قال : ويحصل أن يكون ذلك قبل الحجاب ، ورد بأن ذلك كان بعد الحجاب بهما ، وقد قدمت في أول الكلام على شرحه أن ذلك كان بعد حجة الوداع ورد حينئذ الأول بأن المصالح لا تثبت بالاحتمال ، وثبتت المعصية مسلم لكن الأصل عدم الخصوصية ، وجرار الافتداء به في الله تعالى يوم على الخصوصية دليل . وبالجملة في الفرد على من يعنى الحرمة فقال : فكل من رجم أن أم حرام إحدى حالات النبي صلى الله عليه وسلم من الرضاة أو من النسب وكل من أبت لما سئلته فتعنى حرمة . أن كنهه من النسب والطلاق أرشدت معلومات ليس فيها أحد من الأكمال البتة ، سوى أم عبد المطلب وهي سلمة بنت عمرو بن زيد بن لبيد بن خزيم بن عامر بن نضير بن عبد بن النجار ، ولم حرام هي بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام بن جذلم بن عامر المذكور . فلا يجمع أم حرام وسلي إلا في عامر بن نضير حديثاً الأهل ، وهذه منزلة لا تثبت بها حرمة لأنها منزلة مجازية . وهي كقول النبي صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص : هذا حاله ، لكونه من بني زهرة وهم أقرب أمه أمية ، وليس سعد أباً لأمه لا من النسب ولا من الرضاة . ثم قال وإذا قرر هذا فقد ثبت في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يدخل على أحد من النساء إلا على أزوجته ، إلا على أم سليم فليل له فقال : أرجوها فقل أعوها معي ، يعني حرام بن ملحان ، وكان قد قل يوم باربعه . قلت : وقد تقدمت قصة في الجهاد في باب فضل من جهز غازياً ، ولوحشت هناك وجه الجميع بين ما لهنه هذا الخبر وبين ما دل عليه حديث الباب في أم حرام بما حصلت فيها أختان كانا في دار واحدة كل واحدة منهما في بيت من تلك الدار ، وحرام بن ملحان أسرها معاً فاعلمت مشتركة لهما . وإن ثبت قصة أم عبد الله بنت ملحان التي أشرت إليها فربما يظن أنها كقولها في أم حرام ، وقد انفصلت إلى العلة المذكورة كون أس حرام التي صلى الله عليه وسلم وقد جرت العادة بمخالطة المخدم خادمه وأهل خادمه ورفع الحشمة التي تقع بين الأهل عنهم . ثم قال القماني : على أنه ليس في الحديث ما يدل على الخلوة بأم حرام ، ولعل ذلك كان مع ولد أو خادم أو زوج أو تابع . قلت : وهو احتمال قوي ، لكنه لا يدفع الإشكال من أصله لبقاء الملازمة في تغطية الرأس ، وكذا تقوم في الخبر ، وأحسن الأجوبة دعوى الخصوصية ولا يرتفع كونها لا تثبت إلا بدليل ، لأن الدليل على ذلك واضح ، والله أعلم .

٢٢ - ح (٢٣/١) (١) كتاب الوضوء - (٢٤) باب الاستنار في الوضوء - من طريق عثمان ، عن عبد الله ، عن يونس ، عن الزهري به - رقم (١٦١) .

م (٢١٢/١) (٢) كتاب الطهارة - (٨) باب الإطارة في الاستنار والاستنجار - من طريق يحيى بن يحيى ، عن مالك ، عن ابن شهاب به - رقم (٢٣٧/٢٢) .

هذا وقد روى ابن جهمان عن شخدة بسند هذا الكتاب ، ثم قال : هذا الحديث متفق على صحته من حديث أبي إبراهيم الخولاني ، وصحة حديث أبي عبد الله . وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى القمي -

الْعُمْدَةُ

مِنَ الْفَوَائِدِ وَالْآثَارِ الصَّحَاحِ وَالْغَرَائِبِ

فِي مَشِيخَةِ شَخْصَةٍ

٤٨٢ - ٥٧٤ هـ = ١٠٨٩ - ١١٧٨ م

— ❦ —

مُتَقَيِّمٌ وَمُخَرِّجٌ وَمُتَالِيٌّ
(الرَّكُودُ رَفَعَهُ فُزْدِي عَبْدُ الْمُطَّلِبِ
إِسْتِزَارَ مُشْرِعَةٍ بِهَا مَدَقُ الْفَاهِرَةِ وَأَمَّ الْقُرَى

النَّاشِرُ مَكْتَبَةُ النُّجَاجِيِّ بِالْمَكَّةِ

— من اطلاعهم على عورات الرجال فيه إذ ينصرون الإحراز من ذلك ، ونص أصحابه ذلك بالنسبة الصغار ولما الكبار التي يمكنهم الاستئثار بأماكن تحصين فلا حرج فيه ، وفي الحديث جواز غنى الشهادة وأن من يموت غنيا يلحق بمن يخلد في القبر ، كلما قال ابن عبد البر وهو ظاهر القصة ، لكن لا يلزم من الاستبراء في أصل الفطيل الاستبراء في القبرحات ، وقد ذكرت في باب الشهادة من كتاب الجهاد كتبوا من يخلد عليه شهيد وإن لم يقتل ، وفيه مشروعية القاتلة لما فيه من الإحسان على غلام القتل ، وجواز إخراج ما يؤدي البلد من قبل ونحوه عنه ، ومشروعية الجهاد مع كل أمام لعظمته أثناء على من غزا مدينة تعبر وكان أمير تلك القروية يزيد بن معاوية ويزيد يزيد ، وثبتت فطيل القاري إذا صلحت فيه ، وقال بعض الشراح فيه فضل الجاهلين لل يوم القيامة لقوله فيه « ولست من الآخرين » ولا نهاية للآخرين إلى يوم القيامة ، والذي يظهر أن المراد بالآخرين في الحديث القروية الثالثة ، نعم بأحد منه فضل الجاهلين في الجسلة لا خصوص فضل الزوار في حق المذكورين ، وفيه ضرر من أعمل النبي صلى الله عليه وسلم بما سبق فرفع كما قال ، وذلك مغلوط من علامات نيته : منها إعلامه بقاء أمته بعده وأن فهم أصحاب قوة وشوكة ونكابة في العدو ، وأنهم يتمكنون من البلاد حتى يغزوا البحر ، وأن أم حرام نصبت إلى ذلك الزمان ، ولها تكون مع من يخر البحر ، ولها لا تدرك زمان القروية الثانية ، وفيه جواز الفرج بما يحدث من النعم ، والصلح عند حصول السرور لصحة على الله عليه وسلم إيجابها بما رأى من امتثال أمته لشرع علم الجهاد العدو ، وما تأييد الله تعالى على ذلك ، وما ورد في بعض طرقه بلفظ التصيب حصول على ذلك . وفيه جواز قتلته لطيف في غير نية بشرطه كإثبات ولعن القصة ، وجواز عذبة المرأة الأجنبية للضيف بإطعامه وجهه له ونحو ذلك ، وإضافة ما قدمته المرأة للضيف من مال زوجها لأن الأخطأ أن الذي في بيت المرأة هو من مال الرجل ، كلما قال ابن بطال ، قال : وفيه أن الركيل والزَّوْجَيْنِ إذا علم أنه يسر صاحبه ما يفعله من ذلك جاز له فعله ، ولا شك أن عبادة كان يسره أكل رسول الله صلى الله عليه وسلم مما قدمته امرأته ولو كان يشو لأن خاص منه ، ولحقه القرطبي بأن عبادة حيث لم يكن زوجها كما تقدم . قلت : لكن ليس في الحديث ما ينفي أنها كانت حيث ذات زوج ، إلا أن في كلام ابن سعد ما يقتضي أنها كانت حيث حوبا ، وفيه عذبة المرأة الطيف بطفلة رأسه ، وقد أشكل هذا على جماعة فقال ابن عبد البر : أظن أن أم حرام أرضعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أعتا أم سليم فحصلت كل منهما له لو حالته من الرضاة فلذلك كان يتم عدها ونال منه ما يجوز للمسلم أن يتأله من محاربه ، ثم سأل بسنده إلى يحيى بن إبراهيم بن مزين قال : إنما استجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتل أم حرام رأسه لأنها كانت منه ذات حرم من قبل حاله ، لأن أم عبد المطلب حلت من بني قحطان . ومن طريق يونس ابن عبد الأعلى قال : قال لنا ابن وهب ، أم حرام إحدى حالات النبي صلى الله عليه وسلم من الرضاة فلذلك كان يقبل عدها ويأمن في حرمها ولحق رأسه . قال ابن عبد البر ولها كان لها حرم له . وجوم أبو القاسم بن الجوزي والباقرى والمطلب فيها حكمة ابن بطال عنه بما قال ابن وهب قال : وقال غيره إنما كانت حالة لأبيه أو جدته عبد المطلب ، وقال ابن الجوزي سمعت بعض الحفاظ يقول : كانت أم سليم أخت أمية بنت وهب أم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرضاة . وحكى ابن القري ما قال -

إِثْتِئَاعُ الْأَسْمَاءِ

بِمَا لِلنَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَحْوَالِ وَالْأَمْوَالِ وَالْحَفَظَةِ وَالْمَتَاعِ

تأليف

تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد المقرئ
المتوفى سنة ٨٤٥ هـ

تحقيق وتعليق

محمد عبد الحميد الخميسي

الجزء العاشر

مكتبة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

ولمسلم^(١) من حديث همام ، عن إسحاق بن عبد الله ، عن ثمن قال :
كان النبي ﷺ لا يدخل على أحد من النساء إلا على أزواجه ، وإلا أم سليم ،
فإنه كان يدخل عليها ، فيقول له في ذلك ، فقال : إلى أرحمها ، قتل أخوها معي .
وقال ابن عبد البر : وأم حرام هذه خالة لس بن مالك ، أخت أم سليم
بنيت ملحان ، أم ثمن . قال : وأظنها أرضعت رسول الله ﷺ ، إذ أم سليم
جعلت أم حرام خالة له من الرضاعة ، فلذلك كانت تغلي رأسه ، ويلبم عندها ،
وكذلك كان ينام عند أم سليم ، وتسل منه ما يجوز لدى المحرم أن ينام منه
محارمه .

ولا يشك مسلم أن أم حرام كانت من رسول الله ﷺ المحرم ، فلذلك
كان منها ما ذكر منها بما ذكرنا في هذا الحديث .

وقد أخبرنا غير واحد من شيوخنا ، عن أبي محمد عبد الله بن محمد
ابن علي ، أن محمد بن [يونس] أخبره ، عن يحيى بن إبراهيم بن مزين قال :
إنما استجاز رسول الله ﷺ أن تغلي أم حرام رأسه ، لأنها كانت منه ذات محرم
من قبل خالته لأن أم عبد المطلب من هاشم ، كانت من بني النجار .

وقال يونس بن عبد الأعلى : قال لنا ابن وهب : أم حرام إحدى خالات
النبي ﷺ من الرضاعة ، فهذا كان يقول عندها ، وينام في حجرها وتغلي
رأسه .

قال أبو عمر بن عبد البر : أي ذلك كان ، فأم حرام محرم من رسول
الله ﷺ .

قال مؤلفه ويؤيده ما ذهب إليه أبو عمر أنه وقع في صحيح البخاري من
حديث هشام بن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، حدثني أن رسول الله ﷺ
بعث خاله أبا أم سليم في سبعين راكباً الحديث .

(١) (مسلم بشرح النووي) : ٢٤٣/١٦ ، كتاب فضائل الصحابة ، باب (١٩) من فضائل أم
سليم ، ولم أس بن مالك ، وبنال ، رضي الله تبارك وتعالى عنهم ، حديث رقم (١٠١) .

إِمْتِنَاعُ الْأَسْمَاءِ

بِمَالِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَحْوَالِ وَالْأَمْوَالِ وَالْحَفَظَةِ وَالْمَتَاعِ

تأليف
تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد المقرئ
المتوفى سنة ٨٤٥ هـ

تصحيح وتعليق
محمد عبد الحميد النيسري

الجزء العاشر

مكتبة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

قال مؤلفه رحمه الله : لم يرد النووي رحمه الله بأن أم حرام كانت محرماً لرسول الله ﷺ من جهة النسب ، فإنه من أعظم الناس بنسبيهما ، وإنما أراد المحرمية الرضاعية التي حكاهما ابن عبد البر وذهب إليها بلا شك .

وقال الحافظ أبو الفرج بن الجوزي : سمعت بعض الحفاظ يقول : كانت أم سليم تحت آمنه بنت وهب أم رسول الله ﷺ من الرضاعة وقال ابن العربي : ويحتمل أن تكون ذلك قيل الحجاب ، ورد بأنه كثر بعد حجة الوداع .

وقال الحافظ شرف الدين عبد المؤمن النميطي ذهل من يزعم أن أم حرام إحدى خالات النبي ﷺ من الرضاعة أو من النسب ، لأن أمهاته من النسب واللاتي أرضعته معلومات ليس فيهن أحد من الأصهار البتة ، سوى أم عبد المطلب وهي سلمى بنت عمرو بن زيد بن لبيد بن عباس بن عامر بن غنم ابن النجار ، وأم حرام بنت ملحان بن مالك بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر ابن غنم بن عدي بن النجار ، فلا تجتمع أم حرام وهي سلمى إلا في علم ابن غنم ، جدهما الأعلى ، وهذه خؤوله لا تثبت بها محرمية ، لأنها خؤوله مجازية ، وهي كقوله ﷺ لسعد بن أبي وقاص : هذا أخألى لكونه من بني زهرة ، وهم أقارب أمه وليس سعداً أخاً لأمه .

وإذا تقرر هذا فقد ثبت في الصحيح أنه ﷺ كان لا يدخل على أحد من النساء إلا على أزواجه ، إلا على أم سليم فقيل له ، فقال : إني أرحمها قتل أخوها معي يعنى حرام بن ملحان ، فكان قتل بيتر معونة ، قال علي أنه ليس في الحديث ما يدل على الخلوة من أم حرام ولعل ذلك كان مع ولد أو خادم أو زوج أو تابع ، وهذا احتمال قوي إلا أنه لا يدفع الإشكال من أصله ، لبقاء الملازمة في غلبة الرأى ، وكذلك النوم في الحجر .

ولحسن الأجوبة : دعوى الخصوصية ، ولا يردّها كونها لا تثبت إلا بدليل ، لأن الدليل على ذلك واضح ، والحمد لله وحده .

• • •

(٢٣٠)

كشف المشكل من

مسند أم حرام بنت ملحان

حالة أنس بن مالك، أسلمت وبايعت - وكان النبي ﷺ يقبل في بيته -

أخرج لها في الصحيحين حديث واحد^(١)

٢٧٣٣/٣٥٣٨ - وفيه أنها كانت تغطي رأس رسول الله ﷺ^(٢)

إنما كان رسول الله ﷺ يقبل في بيته، وتغطي رأسه الغرابية بيدها

وقد روى أبو عمرو بن عبد البر في كتاب «التمهيد» عن يونس بن

عد الأعمى قال: قال لنا ابن وهب: أم حرام إحدى حالات النبي ﷺ

من الرضاة. ولهذا كان يقبل عندها وينام في حجرها، وتغطي رأسه

وعن يحيى بن إبراهيم قال: إنما استجار رسول الله أن تغطي رأسه أم

حرام، لأنها كانت من ذات محرم من قبل خالاته، لأن أم عبد المطلب

بن هاشم كانت من بني النجار^(٣)

والشج: ما بين الكاعل إلى الظاهر والأثيج: النكن الشج: وهو

الذي صغر في الحديث: الأثيج

وقوله: لقد أوجبوا أي وجبت لهم الجنة

• • •

(١) الطائفة ٣١٩/٨، والاستيعاب ١٢١/٤، والسير ٣١٦/٢، والإصابة ١٢٣/١

(٢) البخاري (٢٧٨٨)، ومسلم (١٩١٢)

(٣) التمهيد ٢٢٦/١

كشف المشكل

من

حديث

الصحيحين

لإمام أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي

تحقيق
الدكتور علي حسين البواب

الجزء الرابع

دار الوطن

الرياض - شارع المطار - ص.ب. ٣٣٩٠

٤٢ - ٤٧٩٩ - فاكس ٤٧٩٤٦٥٩

(وبالمعيار) في الرد على من ادعى الحرمة فقال ذلك كل من دعى أم حرام إحدى حالات النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم من الرضاة ومن النسب وكل من أتت لها حوزة تقضي حرمة لأن أمهاته من النسب واللاق أرضعه معلومات ليس فيها واحدة من الاتصال التي سوى أم عبد المطلب وهي سلى بنت عمرو بن زيد بن زيد بن جرش بن عامر بن عجم بن عدي بن النضر. وأم حرام هي بنت ملحان بن حاتم بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر بن كور فلا تجمع أم حرام وسلى إلا في عامر بن غلم جذعها الأعلى وهذه حوزة لا تثبت بها حرمة لأنها حوزة مجازية وهي لقوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم لسعد بن أبي وقاص هذا حال لكونه من بني زهرة وهم أقارب أمه أمة وليس سعد أخا لأمة لأن النسب ولا من الرضاة. ثم قال: وإذا قرر هذا فقد ثبت في الصحيح أنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم كان لا يدخل على واحدة من النساء إلا على أزواجه وإلا على أم سليم فثبت له فقال أرحمها قتل غيرها معي، فهي حرام بن ملحان، وكان قد قتل يوم بئر معونة (قال) الحافظ وأوصحت وجه الجمع بين ما أهمه هذا المحصر. ومن ما دل على حديث الباب في أم حرام بما حاصله أنها اختان كلتا في دار واحدة كل واحدة منهما في بيت من تلك الدار وحرام بن ملحان آخرهما مما قالته مشتركة فيهما. ثم قال: قال المعيار على أنه ليس في الحديث ما يدل على الخلق بأم حرام قال: ولعل ذلك كان معوله أو خادم أو زوج أو تابع، قلت: وهو احتمال قوي. لكنه لا يدفع الإشكال من أصله لبقاء الملازمة في تلبية الرأس وكذا التوم في الحجر (وأحسن الأجوبة) دعوى الخصوصية ولا يردّها كونها لا تثبت إلا بدليل لأن الدليل على ذلك واضح أنه يختص (وفي دعوى) وضوح الدليل نظر (فوقله فقال ردوا هذا في وعائه وهذا في سفاته) أي ردوا الفرف في وعائه والسفن في سفاته. والوعاء بكسر الواو ما يحفظ فيه الشيء مطلقا. والسفاه طرف من الخلد يحصل فيه الماء والبن والسفن ويجمع على أسقية (فوقله صلى بنا ركعتين لعلوا) لعل صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أراد تعليمهم أفعال الصلاة فإن المرأة ربما لا تشاهد أفعال صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم في المسجد فأراد أن تشاهد أفعالها وتعلمها وتلتها غيرها وتحتل به كنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم في البيت (فوقله فقلت أم سليم وأم حرام خلقنا) أي وأقامني عن بيته كما ذكر بعد. وهو محل الترجمة في الحديث (فوقله قال ثبت ولا أعلم إلا قال أقامني) أي لا أعلم أنا إلا قال في هذا الحديث أقامني النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم عن بيته على بساط يميني ولم يقل أقامني عن بيته متأخرا عنه أو مساويا له والبساط معروف وهو قال معنى مقبول مثل فراش يعني مفروش وجمع بساط مثل كتاب وكتب (فقه الحديث) دلّ الحديث على مشروعية دخول رئيس القوم بيت بعض رعيته لإدخال

المبتهل العبد المورود شرح سنن الإمام أبي داود

الإمام الحليل المحقق، والعراق الرافق المدقق
عبي السنة وقامع البدعة صاحب العقيدة والإرشاد الشيخ

عبد المطلب الشيباني

تاج العلماء، الأعلام بالأزهر المعمور

الجزء الرابع

المنشأة للشيخ
تأليفه الشيخ

شرح سُنَنِ النَّسَائِي

المسكوت
دَحِيْرَةُ الْعَقْبِي فِي تَرْجِيحِ الْجَحْتِي

لجامعة الفقهاء إلى مركزه الفقهية القدر
محمد بن الشيخ العلامة علي بن آدم بن موسى الميثوبي الوليوي
المدرس بدار الحديث القديرة بمكة المكرمة
عفا الله عنه رحمه الله وأهله أجمعين

المجلد السادس والعشرون



شرح سنن النسائي - كتاب الجهاد

٢٩٠

ابن عبد الأعلى، قال لنا ابن وهب: أم حرام إحدى خالات النبي ﷺ من الرضاعة، فلذلك كان يقبل عندها، وينام في حجرها، وتغلي رأسه. قال ابن عبد البر: وأيهما كان فهي محرم له.

وجزم أبو القاسم ابن الجوهري، والداودي، والمهلب فيما حكاه ابن بطال عنه بما قال ابن وهب، قال: وقال غيره: إنما كانت خالة لأبيه، أو جدته عبد المطلب. وقال ابن الجوزي: سمعت بعض الحفاظ يقول: كانت أم سليم أخت أمة بنت وهب، أم رسول الله ﷺ من الرضاعة. وحكى ابن العربي ما قال ابن وهب، ثم قال: وقال غيره: بل كان النبي ﷺ معصوماً يملك أربه عن زوجته، فكيف عن غيرها مما هو المنة عنه، وهو المبرأ عن كل فعل قبيح، وقول روث، فيكون ذلك من خصائصه. ثم قال: ويحتمل أن يكون ذلك قبل الحجاب، ورّد بأن ذلك بعد الحجاب جرماً.

قال الحافظ: وقد قدمت في أول الكلام على شرحه أن ذلك كان بعد حجة الوداع ورّد عياض الأول بأن الخصائص لا تثبت بالاحتمال، وثبوت العصاة مسلم، لكن الأصل عدم الخصوصية، وجواز الافتداء به في أفعاله حتى يقوم على الخصوصية دليل. وبالعديمي في الرد على من ادعى المحرمية، فقال: قُبل كل من زعم أن أم حرام إحدى خالات النبي ﷺ من الرضاعة، أو من النسب، وكل من أثبت لها خولة تقتضي محرمية، لأن أمهاته من النسب، واللاتي أربعه معلومات، ليس فيهن أحد من الأنصار البتة، سوى أم عبد المطلب، وهي سلمى بنت عمرو بن زيد بن أبيد بن جزيش ابن عامر بن غنم بن عدي بن النجار، وأم حرام هي بنت ملحان بن خالد بن زيد من حرام بن جذيل بن عامر المذكور، فلا تجتمع أم حرام، وسلمى إلا في عامر بن غنم جذعها الأعلى، وهذه خولة لا تثبت بها محرمية؛ لأنها خولة مجازية، وهي كقولها ﷺ لسعد بن أبي وقاص: «هذا خالي» لكونه من بني زهرة، وهم أقارب أمه أمة، وليس سعد أخاً لأنه من النسب، ولا من الرضاعة.

ثم قال: وإذا تقرر هذا، فقد ثبت في الصحيح أنه ﷺ كان لا يدخل على أحد من النساء إلا على أزواجه، إلا على أم سليم، فقيل له: فقال: «أرحمها قتل أخوها معي»، يعني حرام بن ملحان، وكان قد قتل يوم بدر معونة.

وجمع الحافظ بما حاصله أنهما أختان كانتا في دار واحدة، كل واحدة منهما في بيت من تلك الدار، وحرام بن ملحان أخوها معاً، فالعلة مشتركة فيهما. قال: وإن ثبت قصة أم عبد الله بنت ملحان التي تقدمت قريباً، فالقول فيها كالقول في أم حرام، وقد انضاف إلى العلة المذكورة كون أنس خادم النبي ﷺ، وقد جرت العادة بمخالطة

المباحث العربية

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَوَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ) ، أُمِّ حَوَامٍ ، بَقِيَتْ لَهَا ، وَالرَّاءُ ، بِنْتُ مِلْحَانَ ، يَكُونُ الْمِيمُ وَسُكُونُ الْأَمِّ ، وَهِيَ حَالَةُ أُمِّ سَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - كَسَاخَاءَ فِي الرَّوَابَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ ، وَيُقَالُ لَهَا الرَّمِيضَاءُ ، وَيُقَالُ لَأُمِّ سَلِيمٍ لَعَمِيضَاءَ ، وَيُقَالُ سَالِكِي ، وَالرَّمِيضُ وَالْعَمِيضُ مَلْفُورَانِ ، وَهُوَ اجْتِمَاعُ الْمَلْفُورِ فِي مَوْجِدِ التَّعْيِينِ فِي هُنِيئِهِمَا ، وَيُقَالُ : اسْتَرْحَاؤُهَا وَانْقِسَارُ الْجَفْنِ

قال النووي: والفقهاء على أنها كانت محرمة على النبي صلى الله عليه وسلم، واختلفوا في كيفية ذلك. فقال ابن عبد البر: أظن أن أم حرام أَرْضَعَتْ رسول الله ﷺ أو أَلْتَمَسَتْهُ أم سلمة، فصارت كل سُمًّا أمه أو حَلَقَةً من الرضاعة، فلذلك كان يَنْهَى عَنْهَا، وَيَنْهَى عَنْهُ مَا يَنْهَى لِلْمَحْرُومِ أَنْ يَنْهَى مِنْ حَرَامِهِ. وقال بعضهم: إنما كانت حَلَقَةً لَأَنَّهُ أَوْجَدَهُ عِنْدَ الْمَطْلَبِ، وَقَالَ ابْنُ الْجَوَارِي: سَمِعْتُ بَعْضَ لُحَدَاثَا يَقُولُ: كَانَتْ أُمُ سَلَمَةَ أُمِّتَ عَمَّتْ وَهَبٌ، أُمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الرضاعة، قَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ: وَأَيُّهَا كَانَ فِيهِ حَرَمٌ لَهُ.

وقال بعضهم: لم تكن أم حرام محرمة له صلى الله عليه وسلم، ولكن من خصوصاته صلى الله عليه وسلم، لأنه كان يستد أريه عن زوجته، فكيف عن غيرها مما هو المحرم عنه، وهو الصداق عن كل فعل قبيح، وعن قول الرافض: يريد القاضي عباس هذا القول بأن الخصائص انتهت بالاعتمال، إذ موت المحنة معتم، لكن الأصل عدم الخصوصية، وبحول الاقتداء به في فعله حتى يقوم على الخصوصية دليل، وإلى الحافظة ابن حجر إلى هذا القول، فقال: وأحسن الأحوية دعوى الخصوصية، لا يردّها كونها لا تنته إلا بفعل، لأن العليل عن ذلك واضح، ويكفي الدوام في الرد على من ادعى المحرمية، فقال: قتل كل من زعم أن أم حرام إحدى حالات النسي **§ من الرضاة أو** من النسب، كل من أثبت لها حقوة نفقسي المحرمية، لأن أمهاته صلى الله عليه وسلم من النسب، والثلاثي رخصه معلومات، ليس فيها أحد من الأنصار، البتة، سوى أم عبد المطلب، ثم قال: وأنا نظير هذا قد أثبت في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يدخل على أحد من النساء إلا على أزواجه، وألا يلي أم سليم، فليل له؟ فقال: أرحمها قتل أخوها يعني، يعني، حرام به بلحان، وكان قد قتل يوم بئر معونة، وقد جمع الحافظة ابن حجر بين ما أفهمه هذا الحصر في الصحيح وبين ما قال عليه حديث الباب في أم حرام، فقال ما حاصله: إنهما أمنان كانتا في بار واحدة، وكانت كل واحدة منهما في بيت من تلك الدار، وحرام بن ملحان أخوها معاً، فالتعنة مشاركة بينهما، وقد انضم إلى لغة المنكورة - حلة الرضاة - كون أم حرام النسي **§**، وقد جرت العادة بمخالفة المفقود خاتمة أهل خاتمة، ورفع المحنة التي تقع بين الأجنب عنهم

ثم قال الترمذي: على أنه ليس في الحديث ما يدل على الطلوة بأم حرام، ولعل ذلك كان مع ولد وجناب أرواح التراب، قال الحافظ ابن حجر: وهو احتمال قوي، لكنه لا يدفع الإنكار من أصله، بغاء الملازمة في بقية الراي وكذا النوح في الحجر اهـ.

فَتَحَ الْمَنَعَمَ
شَرَّحَ صَحِيحَ مُسْتَدْرَكِ

كتاب الأفضية. كتاب الفضة
كتاب الجواهر والسير. كتاب الإمارة
كتاب الحسنة والادب في

المحنة النكاح

الْمَنَادُ الْمَكْتُومُ
مَكِّيٌّ يَبَاهِيهِ لَأَشْيَاءُ

دار الشروق

الْعَمِيدَةُ

مِنَ الْفَوَائِدِ وَالْآثَارِ الصَّحَاحِ وَالْغَرَائِبِ

في مشيخة شخدة

٤٨٢ - ٨٥٧٤ = ١٠٨٩ - ١١٧٨ م

— ❦ —

نفس وتخرج وتعاين
الرئيس رفعت فوزي جند الطلب
استاذة شريفة بما معنى القاهرة وأهم حضرة

الناشر مكتبة النخعي بالقاهرة

من اطلاعهم على صورت الرجل فيه إذا بصر الأحرار من ذلك ، وبعض أصحابه ذلك بالسفن الصغار
ولما اكبر التي يمكن حين الاستار بأماكن النصب فلا حرج فيه ، وفي الحديث جواز ثمن الشهادة وأن
من يموت غرقا يفتل بمن يفتل في الغرق ، كذا قال ابن عبد البر وهو ظاهر القصة ، لكن لا يلزم من
الاستواء في أصل التفتل الاستواء في الترحلات ، وقد ذكرت في باب الشهادة ، من كتاب الجهاد كتبوا
من يفتل عليه شهيد وإن لم يفتل ، وفيه مشروعية القاتلة لما فيه من الإحسان على غلام القتل ، وجواز إخراج
ما يؤذى البلد من قبل ونحوه منه ، ومشروعية الجهاد مع كل أمام لطعنته قتاله على من غزا مدينة تعمر
وكان أبو تلك الغزوة يزيد بن مغيرة ويزيد بن يزيد ، وثبوت فضل القاري إذا صلحت فيه ، وقال بعض
الشراح فيه لفضل المجاهد في يوم القيامة لقوله فيه ، ولست من الآخرين ، ولا نهاية للآخرين في يوم
القيامة ، والذي يظهر أن المراد بالآخرين في الحديث الفرقة الثانية ، نعم بأحد منه لفضل المجاهدين في الجنة
لا خصوص فضل الفرد في حل التذكير ، وفي سرور من أعمار النبي صلى الله عليه وسلم لما سبق
فروع كما قال ، وذلك معهود من علامات نبوته : منها إعلامه بقاء أمته بعده وأن فهم أصحاب قوة وشوكة
ومكافاة في العدو ، وأنهم يستكملون من البلاد حتى يفتلوا البحر ، وأن أم حرام لميل إلى ذلك الزمان ،
وأنها تكون مع من يجر البحر ، وأنها لا تنكح زمان الغزوة الثانية ، وفي جواز الفرج بما يحدث من القسم ،
والصلح عند حصول السرور لضعفه صلى الله عليه وسلم إحصاء بما رأى من انتال أمته لسهه لم يجهاد
العدو ، وما كافيهم الله تعالى على ذلك ، وما ورد في بعض طرقه بلفظ التسبب بمول على ذلك ، وفيه
جواز قلقة الضيف في غير بيته بشرط الكافئ ولأن القصة ، وجواز خدمة المرأة الأجنبية للضيف بإعطائه
والجهاد له ونحو ذلك ، وإحصاء ما قدمته المرأة للضيف من مال زوجها لأن الأغلب أن الذي في بيت المرأة
هو من مال الرجل ، كذا قال ابن بطال ، قال : وفيه أن التوكيل والمؤمن إذا علم أنه يبر صاحبها ما
يقدمه من ذلك حذر له ضله ، ولا شك أن عاقبة كان يسهه أكل رسول الله صلى الله عليه وسلم مما قدمته
لزوجته ولو كان بنو يثرب عيسى منه ، ونسبه القرطبي بأن عاقبة حيث لم يكن زوجها كما تقدم ، قلت :
لكن ليس في الحديث ما يفي أنها كانت حيث ذات زوج ، إلا أن في كلام ابن سعد ما يقتضي أنها
كانت حيث حرمها ، وفي خدمة المرأة الضيف بقلقة رأسه ، وقد أشكل منا على جماعة فقال ابن عبد البر :
أظن أن أم حرام أرضعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أعتا لم سليم فصاروا كل منها له أو حاله
من الرضاة فلذلك كان يتم خدمتها ونال منه ما يجوز للمسلم أن يذله من محاربه ، ثم سأل بسنده عن
بعض من لم اسم بن مزين قال : إنما استشار رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفتل أم حرام رأسه لأنها
كانت منه ذات حرم من قبل حاله ، لأن أم عبد الطلب خدمته كانت من بني قيس ، ومن طريق يونس
ابن عبد الأمل قال : قال لنا ابن وهب أم حرام إحدى حالات النبي صلى الله عليه وسلم من الرضاة
فلذلك كان يفتل خدمتها ويقيم في حرمها وقل رأسه ، قال ابن عبد البر وليها كان يفتل محرم له ، وجرم
أبو القاسم بن الموهري والشافعي والزهبي فيما حكته ابن بطال عنه بما قال ابن وهب قال : وقال غيره
إنما كانت عاقبة لأمه أو جدته عبد الطلب ، وقال ابن الجوزي سمعت بعض الحفاظ يقول : كانت أم سليم
أعت آمنة بنت وهب أم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرضاة ، وحكى ابن الجوزي ما قال -

مِنْ الْبَحْرِ (١) . فَهَلَكَتْ (٢) .

٢٠٣٣٦ - قَالَ أَبُو عَمْرٍو : قَالَ ابْنُ وَهْبٍ : أُمُّ حَرَامٍ إِحْدَى خَالَاتِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ

الرِّضَاعَةِ ، فَلِذَلِكَ كَانَ يَقِيلُ عِنْدَهَا ، وَيَتَأَمُّ فِي حِجْرِهَا ، وَتَقْلِبُ رَأْسَهُ .

(١) قوله : حين خرجت من البحر ، أراد به حين خروجها من البحر إلى ناحية الجزيرة لأنها دفنت هناك .

(٢) الموطأ : ٤٦٤ ، ومن طريق مالك أخرجه البخاري في الجهاد (٢٧٨٨) باب الدعاء بالجهاد والشهادة للرجال والنساء وفي الاستطاف (٦٢٨٢) باب من زار قومًا فقال عندهم ، وفي التفسير (٧٠٠١) باب رؤيا النهار ، ومسلم في الجهاد والإمارة ح (١٩١٢) في طبعة عبد الباقي ، باب فضل الغزوة ، وأبو داود ، (٢٤٩٠) ، والنسائي ٤٠/٦ - ٤١ ، والترمذي (١٦٤٥) في فضائل الجهاد : باب ما جاء في غزو البحر ، واليهي في : السنن ١٠٦/٩ - ١١٦ .

وأخرجه البخاري في الجهاد (٢٨٧٧) باب غزو المرأة في البحر ، عن عبد الله بن محمد ، عن معاوية بن عمرو ، عن أبي إسحاق الفزاري ، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري ، عن أنس بن مالك .

وأخرجه البخاري في الجهاد (٢٨٩٩) باب فضل من يصروع في سبيل الله فقات فهو منهم ، عن عبد الله بن يوسف ، وابن ماجه في الجهاد (٢٧٧٦) باب فضل غزو البحر ، عن محمد بن ربيع ، كلاهما عن الليث ، بهذا الإسناد .

وأخرجه البخاري في الجهاد (٢٨٩٤) باب ركوب البحر ، ومسلم (١٩١٢) (١٦١) في الإمارة : باب فضل الغزو ، واليهي ١٦٦/٩ عن خلف بن هشام ، والنسائي ٤١/٦ في الجهاد : باب فضل الجهاد في البحر ، عن يحيى بن حبيب ، وأبو داود (٢٤٩٠) في الجهاد : باب فضل الغزو في البحر ، عن سليمان بن داود الحنكي ، وأحمد ٤٢٣/٦ عن سليمان بن حرب ، كلهم عن حماد بن زيد ، عن يحيى بن سعيد ، به .

وأخرجه أحمد ٣٦١/٦ ، والطبراني ٢٥ / (٣٢١) من طرق عن حماد بن سلمة ، عن يحيى بن سعيد ، به .

وأخرجه أيضًا ٤٢٣/٦ عن عبد الصمد ، عن أبيه ، عن حماد بن سعيد ، به .

الاستدكار

بجامع لمناقب فقهاء الأنصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه "الموطأ" من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاقتصاد

ناظر فيهم الأثر...
أصبح من كتبنا...
"استدكار"

تصنيف

ابن عبد البر

الإمام حافظ أبي عمرو يوسف بن عبد الله
ابن محمد بن عبد البر النمرى الأندلسي

لقد كان أبو عمرو بن عبد البر من شعور العبد
والشهر في الأندلس
"الاستدكار"

٣٦٨ هـ ٤٦٣ هـ

يُطْبَعُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ كَامِلًا فِي ثَلَاثِينَ مُجَلَّدًا
بِالْفَهَارِيسِ الْعِلْمِيَّةِ عَنْ خَمْسِ نُسُخٍ خَطِيئَةٍ عَزِيزَةٍ

المجلد الرابع عشر

وَتَوْقُ أَهْوَاهُ وَخَرَجَ نَصُوصُهُ وَرَقْمُهَا
وَقَنَّ مَسَائِلَهُ وَصَنَعَ فَهَارِسَهُ

الدكتور عبد المعبط أمين قلعجي

دار الوفاء
شركة

دار قتيبة للطباعة والنشر

سَلَمَةُ مَا حَلَّتْ لِي إِنَّ أَبَايَ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ^(١).

ومن بَالَعَ فِي رَدِّ الْمَحْرَمَةِ الدُّنْيَا بَيْنَ، وَقَدْ أَلْفَ فِي ذَلِكَ جِزْءًا كَمَا تَقْدُمُ فِي كَلَامِ ابْنِ الْمُنْكَدَمِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «وَبَالَعَ الدُّنْيَا بَيْنَ فِي الرُّدِّ عَلَى مَنْ إِذْغَى الْمَحْرَمَةَ فَقَالَ: دَعِلْ كُلُّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ أُمَّ حَرَامٍ إِحْدَى خَالَاتِ النَّسَبِ مِنَ الرِّضَاعَةِ أَوْ مِنْ النَّسَبِ وَكُلُّ مَنْ اثْبَتَ لَهَا خُؤُولَةً تَقْتَضِي تَحْرِيمَةً، لِأَنَّ أُمَّهَاتِهِ مِنَ النَّسَبِ وَاللَّابِئِ أَرْضَعَتْهُ مَعْلُومَاتٍ لَيْسَ فِيهِنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْصَارِ الَّتِي يَسُورُ أُمُّ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَهِيَ سَلَمَةُ بِلْتِ عَمْرُو بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَبِي نَضْرَةَ بْنِ خِرَاشٍ بْنِ عَامِرٍ بْنِ عُلْمٍ بْنِ عَبْدِ بْنِ الْجَارِ، وَأُمُّ حَرَامٍ هِيَ بِلْتِ بِلْحَانَ بْنِ خَالِدٍ بْنِ زَيْدٍ بْنِ حَرَامٍ بْنِ مُجْدَبٍ بْنِ عَامِرٍ الْمَذْكُورِ فَلَا تَجْتَمِعُ أُمُّ حَرَامٍ وَسَلَمَةُ إِلَّا فِي عَامِرٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ هَذَا خَالِي: يَكُونُهُ مِنْ لَأَمَّا خُؤُولَةً تَجَازِيهِ، وَهِيَ كَقَوْلِهِ ﷺ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ هَذَا خَالِي: يَكُونُهُ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ وَهُمْ أَقَارِبُ أُمِّهِ آيَةً، وَلَيْسَ سَعْدٌ أَخًا لِآيَةٍ لَا مِنْ النَّسَبِ وَلَا مِنَ الرِّضَاعَةِ»
أَشْكَالٌ وَجَوَابُهُ، ص: ٦٥

قَالَ الْعَيْنِيُّ: «وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: كَانَ ﷺ يَزُورُ أُمَّ سَلِيمٍ لِأَنَّهَا خَالَاتُهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: إِحْدَى خَالَاتِهِ مِنَ النَّسَبِ لِأَنَّ أُمَّ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ سَلَمَةُ بِلْتِ عَمْرُو بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَبِي نَضْرَةَ بْنِ خِرَاشٍ بْنِ عَامِرٍ بْنِ عُلْمٍ بْنِ عَبْدِ بْنِ الْجَارِ وَابْنَةُ أُمِّ سَلِيمٍ أُمُّ حَرَامٍ بِلْتِ بِلْحَانَ بْنِ خَالِدٍ بْنِ زَيْدٍ بْنِ حَرَامٍ بْنِ مُجْدَبٍ بْنِ عَامِرٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ بْنِ الْجَارِ وَأَنْكَرَ الْحَافِظُ الدُّنْيَا بَيْنَ هَذَا الْقَوْلَ، وَذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ خُؤُولَةً بَعِيدَةً لَا تُثَبِّتُ حَرَمَةً وَلَا تَمْنَعُ

أَشْكَالٌ وَجَوَابُهُ

في

يَحْتَدُّ أُمُّ حَرَامٍ بِبِلْتِ بِلْحَانَ

دراسة تأصيلية تطبيقية تبين المنهج العلمي في الإجابة
عن الإشكالات التي ربما تعرض في بعض الأحاديث

تأليف

د. علي بن عبد الله الصبيح

تقديم

فضيلة الشيخ المحذث

عبد الله بن عبد الرحمن السبيعي

(١) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب عرض الإنسان لبيته أو أخته على أهل الخير (١٩٦٨/٥ رقم ٤٨٣١) - وفي عدة مواضع أخرى -، ومسلم في صحيحه، كتاب الرضاع (١٠٧٢/٢ رقم ١٤٤٩).

مقصد پالیا۔

یہ کلمہ اپنے اندر اتنا جذبہ رکھتا تھا کہ اس نے جبار بن سلمیٰ کے دل پر ایسا اثر کیا کہ وہ فوراً ایمان لے آئے اور مسلمان ہو گئے۔ اسی معرکہ میں حضرت سلیمؓ بھی شہید ہوئے۔ (۱)

حضرت ام حرامؓ کی بہن ام سلیمؓ نے اپنے دس سالہ بیٹے انس کو رسول اللہ ﷺ کی خدمت میں پیش کیا اور فرمایا یا رسول اللہ ﷺ یہ میرا بیٹا ہے۔ میری یہی تمنا ہے کہ یہ آپ ﷺ کی خدمت کیا کرے اس کو اپنے خادموں میں شامل فرمائیں اور اس کے لئے دعا کریں۔

حضرت ام حرامؓ کے بہن اور بھائیوں کے ذکر سے ہمیں یہ معلوم ہوتا ہے کہ آپؐ کا خاندان یعنی حضرت ملحانؓ کی اولاد اسلام کی طرف سہقت لینے والے اولین کامیاب لوگ ہیں جو حضور ﷺ اور اسلام کی محبت سے سرشار تھے۔

اس جاٹار خاندان کی ایک بیٹی حضرت ام حرامؓ بنت ملحانؓ ہیں۔ آپؐ کی والدہ کا نام ملیکہ بنت مالک تھا۔ آپؐ حضور ﷺ کی رشتے کی خالہ تھیں اور مشہور صحابی حضرت انسؓ بن مالک کی حقیقی خالہ بھی تھیں۔ ان کی پہلی شادی حضرت عمرو بن قیس سے ہوئی جو ان صحابہ میں سے تھے جنہوں نے پہلے اسلام قبول کیا، اسی طرح ان کے نو جوان بیٹے

حضرت سُمَیہ رضی اللہ عنہا بنتِ خُباب

ظاہرہ ریاض

حضرت ام حرام رضی اللہ عنہا بنتِ ملحانؓ

ظاہرہ ریاض